S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1179
16 December 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالتان متطابقتان مؤرختـــان ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهتـان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تصريحات السيد ساندي بيرغر مستشار الأمن القومي الأمريكي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ والتي تفضح استغلال الولايات المتحدة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وقراراته لخدمة السياسة الأمريكية المعادية للعراق ودعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته لمنع هذه الأعمال المناقضة لميثاق الأمم المتحدة.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمـدون
السفير
الممثل الدائم

171298 171298 98-39676

المرفق

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهتان
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق

أود في البداية أن أشير إلى رسالتيّ المؤرختين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على التوالي. لقد أبلغت مجلس الأمن في هاتين الرسالتين بتفاصيل وافية عن الأعمال السياسية والعسكرية الخطيرة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد سيادة وأمن العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. كما بيّنت فيهما زيف الذرائع التي تستند إليها الحكومة الأمريكية في ادعائها أنها عندما تستخدم قواتها العسكرية ضد العراق فإنها تستند في ذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولقد جاءت الأحداث الأخيرة وخاصة ما حصل يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والأسابيع القليلة التي تلته لتعطي دليلا قويا على صحة ودقة ما بيّناه في رسالتينا المذكورتين. فلقد تأكد وبموجب تصريحات رسمية أدلى بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كلنتون يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأن حكومته تطرق كل السبل وتستخدم كل الوسائل لتغيير النظام السياسي الوطني والشرعي في العراق، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة وتخصيص الأموال اللازمة لتجنيد القتلة والمرتزقة والعملاء لتنفيذ هذه السياسة الأمريكية الرسمية. ثم تلى اعتراف الرئيس الأمريكي، اعترافات أخرى وردت في تصريحات رسمية لعدد من المسؤولين الأمريكيين من بينهم وزراء وقادة عسكريين.

وفي رسالتي هذه أجلب انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن كافة إلى دليل جديد نضيفه رسميا إلى ما سبقه من أدلة دامغة أبلغناها للمجلس، يؤكد ليس فقط تآمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق واستخدام القوة الغاشمة للاعتداء عليه، والتدخل في شؤونه الداخلية لأغراضها الخاصة فحسب، وإنما أيضا يؤكد مدى استخفاف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن وتسخير قراراته لخدمة أهداف السياسة الأمريكية المعادية للعراق.

ففي يوم الثلاثاء المصادف ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ألقى ساندي بيرغر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، كلمة في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية ورد فيها عدد من الاعترافات الخطيرة بشأن ما يتعلق بالعراق وبقرارات مجلس الأمن المفروضة عليه. فقد وردت فيها ما يلي:

١ - اعترف ساندي بيرغر بأن العقوبات المفروضة على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات هي أقسى من جميع العقوبات في التاريخ، ثم أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أبقت هذه العقوبات مفروضة على العراق، لأكثر من ثماني سنوات لأنها (أي العقوبات) هي واحدة من الدعامات الأربعة التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية المسماة باستراتيجية احتواء العراق.

إن كلام ساندي بيرغر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، واضح جدا ولا يحتاج إلى تفسير. فهو يؤكد الاستغلال الصارخ والتام لمجلس الأمن ولقراراته ولما يُسمى بالمجتمع الدولي وتسخيرها جميعا، لخدمة السياسة الأمريكية العدائية ضد العراق وشعبه.

إن ساندي بيرغر يؤكد، وبما لا يدع مجالا لأي لبس، أن أقسى حصار عرفه التاريخ والذي جرى فرضه، باسم مجلس الأمن، على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات وأدى إلى استشهاد أكثر من مليون مواطن عراقي، هو في حقيقته حصار فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من استراتيجية أمريكية صرف لا علاقة لها بمجلس الأمن وبما سمـّي بأزمة الخليج.

٢ - يعترف ساندي بيرغر في كلمته هذه بأن الاستراتيجية الأمريكية المسماة بـ (احتواء العراق) والتي يشكـّل الحصار المفروض، باسم مجلس الأمن، على العراق أحد دعاماتها، هي استراتيجية لا يمكن إدامتها على المدى البعيد. ولذلك فإن الحكومة الأمريكية بدأت تركـّز جهودها، علنا ورسميا على ما كانت تقوم به سرا وهو عملها المتواصل وبكل الوسائل للتدخل في شؤون العراق الداخلية واستخدام القوة المسلحة ضده من أجل قلب نظامه السياسي الوطني خابوا وخاب ظنهم البائس. ووصف ساندي بيرغر تورط الحكومة الأمريكية في هذا العمل الإجرامي ضد العراق بأنه الخيار الذي يجب أن تتخذه الإدارة الأمريكية بصبر وعزم مع التصميم على استخدام القوة الفعالة لتحقيقه.

٣ - يسترسل مستشار الأمن القومي الأمريكي، ساندي بيرغر، في شرح سيناريو السياسة الأمريكية ضد العراق، والتي تسخـّر مجلس الأمن الدولي وقراراته لخدمتها، فيدعو من يتصور إنهم يلتقون بدعوته الخائبة هذه وبقصد إغرائهم كما يتصور طبقا لما في مخيلته السقيمة، أنه عندما تنجح الحكومة الأمريكية، عن طريق استخدام القوة الفعالة ضد العراق، لقلب النظام السياسي الوطني فيه وتنصيب حكومة عميلة لواشنطن في بغداد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكافئ هذه الحكومة القابعة في مخيلة ساندي بيرغر المريضة بما يلي:

(أ) تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠؛

(ب) تخفيف ديون العراق الضخمة.

هذه هي الموضوعات الحقيقية التي وردت في كلمة ساندي بيرغر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، وقد جرى عرضها وسط سيل من الأكاذيب، وانعدام الأخلاق والشرف، والادعاءات والتبجحات الفارغة التي يتميز بها، عادة، القادة والمسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل مخاطبتكم وفقا لمسؤولياتكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومنعا لأي تفسير خاطئ لموقفنا فإننا نود أن نؤكد بأننا أعددنا لكم هذه الرسالة ليس لأن العراق يخشى تخرصات الحكام

الأمريكان الطغاة، أو أنه يخاف ويرتهب أمام الأعمال العدوانية والتآمرية الأمريكية ضد أمنه وسيادته وحريته واستقلاله، فعبر الثلاثين سنة الماضية وبشكل خاص خلال السنوات العشر الماضية، جرب طابور طويل من الحكام الأمريكيين حظهم العاثر في التآمر على العراق وكانت خيبتهم دائما شديدة بفضل رعاية القادر العظيم وحسن موقف شعب العراق العظيم، بل إننا في الأساس نثير هذا الموضوع لنلفت انتباه بعض أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الدائمون منهم، إلى نوع الإهانة التي توجهها أمريكا ضدهم لنعرف ما إذا كانوا سيتجرعونها أم أنهم سيردون عليها احتراما لمسؤولياتهم أمام شعوبهم واحتراما لدورهم طبقا لواجبهم القانوني.

إننا نستهجن وندين هذه الأعمال العدوانية الأمريكية ضد بلادنا وشعبنا، ونطالب مجلس الأمن، وفقا للميثاق والقانون الدولي، بأن يدين هذه التصريحات والأعمال العدوانية والتآمرية ضد العراق، وأن يتحمل المجلس مسؤولياته بموجب الميثاق لمنعها ومحاسبة القائمين بها.

ولكننا، في نفس الوقت، نؤكد أنه لا تصريحات بيرغر ولا غيره، ولا التآمر والأعمال العدوانية الأمريكية سوف تزحزح حتى ولا نخلة واحدة من نخيل العراق عن شموخها واعتزازها بالموقف الوطني العظيم، ربما يستطيع المعتدون الأمريكيون تدمير نخلة عراقية بإلقاء قنابلهم وصواريخهم عليها ... ولكنهم سيفشلون فشلا ذريعا في إحناء رأسها وهي حيَّة ... ولن ينجحوا مهما بلغ طغيانهم وجبروتهم في زعزعة إيمان وثبات وصلابة أبناء شعب العراق العظيم. وليس أمام أي مسؤول أمريكي أيا كان إلا أن يحترم العراق ويحترم نظامه السياسي رضي بذلك أم لم يرض.

لقد قال العراق مرات عديدة وفي مناسبات شتى إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دائما أن الدبلوماسية بمعناها الحقيقي المتعارف عليه بين الدول، والقانون الدولي والأمم المتحدة وفقا لميثاقها عوائق مزعجة إلا إذا أمكن تسخيرها كأدوات لخدمة السياسة الأمريكية ضد هذه الدولة أو تلك حسب هوى الحكام في واشنطن. وكان البعض لسبب أو لآخر يغالط فينفي ذلك.

إن ما ورد في كلمة ساندي بيرغر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، لا يدع مجالا لمزيد من المغالطات أو النفي، بل هو أكثر من ذلك، إنه يثير تساؤلات كثيرة مشروعة وقلقا شديدا لدى كل المنصفين في العالم.

وأنتم كأعضاء في مجلس الأمن ألا تجدون كلام ساندي بيرغر محرجا لكم كدول ثم كهيئة دولية اسمها مجلس الأمن الدولي؟! فكلام مستشار الأمن القومي الأمريكي لا يعطي أي وزن لإرادة مجلس الأمن كهيئة دولية أو لإرادات أعضائه. فقرارات المجلس، وبمعزل عن تقييم مدى الظلم والإجحاف والتعسف الوارد فيها، يقول ساندي بيرغر بوضوح إنها بيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تقررها وتتحكم في تنفيذها لأنها تشكل دعامات في استراتيجيتها.

والولايات المتحدة الأمريكية، وفق ما اعترف به مستشار الأمن القومي الأمريكي في كلمته، هي التي أبقت أقسى عقوبات في التاريخ مفروضة على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات لأن هذه العقوبات هي واحدة من أربع دعامات تشكل الاستراتيجية الأمريكية ضد العراق. إن ساندي بيرغر يقول إن واشنطن هي التي تقرر استمرار بقاء الحصار على العراق من عدمه وفقا لمتطلبات السياسة الأمريكية ... ألا يشعر السادة أعضاء مجلس الأمن بالحرج الشديد من إعلان هذه الحقيقة على لسان مستشار الأمن القومي الأمريكي؟!

والولايات المتحدة الأمريكية تعلن رسميا وعلى لسان أعلى مستويات المسؤولين فيها، وعبر كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في جميع أنحاء العالم أنها تتدخل رسميا في شؤون العراق الداخلية وتخصص عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات الأمريكية، وتستخدم القوة العسكرية الفعالة لقلب النظام السياسي الوطني والشرعي في العراق. ورغم كل ذلك يلوذ مجلس الأمن بصمت تام وكل عضو فيه حتى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسه يدرك جيدا أن سياسة الولايات المتحدة هذه وأعمالها العدائية ضد العراق تشكل انتهاكا صارخا لجميع مبادئ وقواعد القانون الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، بل وحتى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق.

ألا يشعر أعضاء مجلس الأمن الدولي بالحرج الشديد، أولا، من تمادي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في خرقها للقانون الدولي وقرارات المجلس؟! وثانيا ألا يشعرون بالحرج من بقاء المجلس صامتا تجاه هذه العربدة الأمريكية؟!

إن التهور الأمريكي مهين للمجتمع الدولي، ولكن صمت مجلس الأمن إزاء التهور الأمريكي مهين للأمم المتحدة. ونعتقد بقوة بعدم جواز استمرار هذه الصمت نظرا لخطورة المعاني السلبية والمدمرة لقيمة الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها التي ستتولد نتيجة له.

وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية على لسان مستشار الأمن القومي الأمريكي أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستقرر تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إذا جاءت حكومة في بغداد تكون موالية لواشنطن.

فهل هناك استهانة أشد من هذه الاستهانة بمجلس الأمن وقراراته؟! وهل هناك مصادرة لإرادة الأعضاء الآخرين أشد إيلاما من هذه المصادرة الأمريكية؟!

بل إن الأنكى مما تقدم، هو قول ساندي بيرغر بأن الولايات المتحدة إذا ما نجحت في قلب النظام السياسي الوطني في العراق وجاءت بحكومة موالية لها في بغداد، فإن واشنطن ستخفف ديون العراق التي وصفتها بأنها ضخمة.

ولعلم أعضاء مجلس الأمن فإن العراق غير مدين للولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك لا معنى لما ذكره مستشار الأمن القومي الأمريكي سوى التلميح الضمني لمسألة التعويضات ومحاولة الخلط المتعمد بين الديون والتعويضات.

إن كلام ساندي بيرغر يسلط الضوء على حقيقة أن السياسة الأمريكية المعادية للعراق تحوّل قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية والتعويضات إلى إجراءات تولّد عملاء متصورين وتغريهم بقرارات تُتخذ في واشنطن لتخفيف العقوبات الاقتصادية وتخفيف التعويضات، وكلاهما مفروضان على العراق باسم مجلس الأمن، في حالة قبول أولئك العملاء العمل كأدوات بيد الأجهزة الأمريكية لقلب النظام السياسي في العراق.

إن خلاصة الموضوع، هي أن مستشار الأمن القومي الأمريكي يقول بصراحة فجة إن واشنطن هي التي تدير (الاستعراض). وإن القرار الحقيقي بيدها، وأن بقية أعضاء مجلس الأمن مستبعدون.

لقد اشتكى العراق مرارا خلال السنوات الثمان الماضية من التعسف الأمريكي، وقال لكم إن قرارات مجلس الأمن التي صدرت ضده، بكل ما فيها من ظلم وتعسف، لم تكن ملك الأعضاء الآخرين في المجلس ولا وليدة إرادتهم وإنما فُرضت من قوة غاشمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الرد يأتينا نفيا لصدق ما نقوله وسردا لأعذار مختلفة. واليوم تأتي التأكيدات لصحة ما قاله العراق وحذر منه على ألسنة المسؤولين الأمريكان، فهم يعلنون صراحة أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق هي سياسة أمريكية وأن هذه العقوبات ستستمر لأنها إحدى الأدوات لقلب نظام الحكم الوطني في العراق إلى جانب الأدوات الأخرى مثل استخدام القوة العسكرية للهجوم على العراق خلف ستار إجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتخصيص الأموال لتجنيد العملاء والمرتزقة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية ضد العراق.

ولكن ماذا يقول السادة أعضاء مجلس الأمن الآن بعد انكشاف كل هذه الحقائق المُرة؟!

لماذا لا يتخذ أعضاء مجلس الأمن الآخرون، إجراءات قائمة على الميثاق والقانون الدولي وواضحة أمامنا وأمام العالم أجمع .. إجراءات تعيد للعدل والحق مكانيهما الحقيقيين أو على الأقل تلجم الباطل عن كل
مداه. وترفع عن شعب العراق كل هذا الظلم والجور الواقع عليه منذ أكثر من ثماني سنوات؟ .. إجراءات تكون متكافئة مع مواقع أعضاء المجلس، وخاصة الدائمون منهم، وفق مسؤولياتهم بموجب الميثاق والقانون الدولي ليثبتوا أنهم أعضاء حقا في هيئة دولية تعمل وتتصرف قولا وفعلا وفق ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وليس كما قال مستشار الأمن القومي الأمريكي ساندي بيرغر بأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق هي في حقيقتها أدوات لتنفيذ السياسة الأمريكية المعادية للعراق ولشعبه.

إنها أسئلة مشروعة نعتقد بقوة أنها لا تعبّر عن موقف ومشاعر العراق قيادة وشعبا فحسب، وإنما تعبّر عن مواقف ومشاعر الأغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم. وعسى أن يتخذ السادة أعضاء المجلس خطوات عملية ومواقف تؤكد أن ما قاله مستشار الأمن القومي الأمريكي، ساندي بيرغر، لم يعد ممكنا بقدر تعلـّقه بإرادة الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

أرجو من سيادتكم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة، والتفضل بتوزيعها كوثيقة من وثائق المجلس.

وتقبلوا سيادتكم أسمى اعتباري.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق